

أحكام التقاضي الإلكتروني Electronic litigation provisions

د. نبيلة عبد الفتاح قشطي
دكتوراه قانون دستوري ونظم سياسية
عضو الاتحاد الدولي للأكاديميين العرب
Noby.keshty2000@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/10/02 تاريخ القبول للنشر: 2021/12/10

ملخص:

كان للتطور التكنولوجي والثورة الرقمية أثراً مباشراً على المجال القضائي الذي واکب هذا التطور بتطبيق ما يعرف بالتقاضي الإلكتروني، واستطاعت الوسائل التكنولوجية الحديثة تحويل المحاكم التقليدية إلى محاكم إلكترونية؛ عن طريق إدخال وسائل رقمية متقدمة، كنشر المعلومات والقرارات القضائية للجميع والاطلاع على الوثائق والمستندات عبر الإنترنت من خلال بوابات إلكترونية، وتهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة أحكام التقاضي الإلكتروني من خلال تفصيل مفهومه ومزاياه، وسلبياته، وإجراءاته، بالإضافة إلى متطلباته.

الكلمات المفتاحية: التقاضي الإلكتروني، المحاكم الإلكترونية، المتطلبات، الإجراءات، السلبيات، المزايا.

Abstract:

Technological development and the digital revolution have had a direct impact on the judicial field, which has accompanied this development by applying what is known as electronic litigation, and modern technological means have been able to turn traditional courts into electronic courts, by introducing advanced digital means, such as the dissemination of information and judicial decisions for all and access to documents and documents online through electronic portals, and this research paper aims to study the provisions of electronic litigation by detailing its concept and advantages, and its disadvantages, and its procedures, in addition to its requirements.

key words: Electronic litigation, Electronic courts, Requirements, Procedures, Negatives, Benefits.

مقدمة:

التقاضي الإلكتروني مصطلح قانوني حديث التعبير، لم يطرح حتى اليوم كنظام قانوني قائم بذاته نظراً لحدوثه من جهة وعدم تطبيق مضامينه المشتمة على نوع جديد من المرافعات في الأنظمة القضائية لدى غالبية دول العالم من جهة أخرى. ويُعد مفهوم التقاضي الإلكتروني مفهوماً حديثاً، ظهر نتيجة ظهور تكنولوجيا المعلومات الحديثة التي انتشرت عالمياً، وتنوعت خدماتها واستخداماتها وشملت مجال القضاء، وقد ظهر مصطلح التقاضي الإلكتروني مع ظهور وسائل التطور التكنولوجي وبالأخص الإنترنت.

أهمية الدراسة:

بمقتضى التفاعل مع التقدم التقني والاستفادة منه في جميع مناحي الحياة خاصة في الجانب القضائي كان هناك ما يطلق عليه التقاضي الإلكتروني، الذي يمكن الأشخاص من تسجيل دعواهم ودفع رسومها وحضور أطرافها والقيام بكافة الإجراءات من خلال وسائل إلكترونية تختلف عن الوسائل التقليدية؛ تتميز بسرعة إنجاز الدعاوى وتبسيط إجراءات التقاضي من أي مكان دون الحضور الشخصي للمحكمة، كل ذلك مصحوب بالمحافظة على أمن المستندات المقدمة إلكترونياً وحفظها من التلاعب، مع إمكانية الاطلاع عليها للأشخاص المصرح لهم بذلك، لذا تأتي أهمية هذه الدراسة لأهمية موضوع الدراسة نفسه ألا وهو توضيح أحكام التقاضي الإلكتروني.

ثانياً: مشكلة الدراسة

إن المشكلة الرئيسية في موضوع دراستنا ينحصر في: هل في الإمكان تجسيد تقاضي إلكتروني من خلال إصدار قانون إجراءات إلكترونية يكرس إجراءات التقاضي الإلكتروني ويضبط مفاهيمها؟

ثالثاً: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة ماهية نظام التقاضي الإلكتروني ومدى فعاليته في تحسين العمل القضائي وتسهيله، من خلال بيان مميزات وعيوب استخدام هذا النوع من التقاضي، والتعرف على جرائم التقاضي الإلكتروني بالإضافة إلى توضيح متطلبات التقاضي الإلكتروني.

رابعاً: منهجية الدراسة

اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لوصف نظام التقاضي الإلكتروني، وتحليل وربط الجوانب التقنية الحديثة بالجوانب القانونية للمشكلة المطروحة.

خامساً: خطة الدراسة

ومن أجل الإلمام بكافة هذه الجوانب ومعالجتها حاولنا تقسيم هذه الدراسة إلى عدد من المحاور؛ خصصنا المحور الأول لمعرفة مفهوم نظام التقاضي الإلكتروني، والثاني لدراسة جرائم التقاضي الإلكتروني، أما المحور الثالث فخصصناه لدراسة مزايا

نظام التقاضي الإلكتروني، والمحور الرابع تناول عيوب التقاضي الإلكتروني، والمحور الخامس تناول متطلبات التقاضي الإلكتروني، ثم انهينا الدراسة بخاتمة تضم أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: مفهوم التقاضي الإلكتروني

أولاً: التقاضي الإلكتروني لغة

التقاضي هو القبض والطلب، وقيل هو حقيقة لغوية في القبض، وعرفية في الطلب، وقيل هو لغوية فيهما، وهو مصدر تفاعل، وهذا يقتضي تعدد الفاعل، وتعلق الفعل بكل منهما دون تمييز⁽¹⁾، وهو مأخوذ من (قضى)، أصل كلمة قضاء.

أما التقاضي الإلكتروني فهو ما يكون عبر وسائل تقوم على الإلكترونيات في معالجة المعلومات التي تستخدم في العملية القضائية، بدءاً من مكان إقامة الدعوى، ومكان نظرها، وأطراف النزاع، وانتهاءً بالقاضي، وجميع ما يعينه فيها من طرق للإثبات وسجلات قضائية باستخدام المعلومة المعالجة والمخزنة إلكترونياً⁽²⁾، لذا يمكن القول بأن التقاضي الإلكتروني هو استخدام وسائل تقنية في معالجة المعلومات التي تمكن من فصل الخصومات وقطع المنازعات بتبيين الحكم الشرعي فيها، والإلزام به.

ثانياً: التقاضي الإلكتروني اصطلاحاً

1- هو توفير نظام معلومات كامل مؤمن ومقنن متصل بشبكة الإنترنت يمكن من خلاله للمحكمة المختصة -من قضاة- بنظر الدعوى، ولأطراف الدعوى والنيابة العامة إجراء تصرفات ذات أثر قانوني يمكن إثبات صحته، كوصول الدعوى وتسجيلها وإيداعها، والإطلاع عليها من خلال أشخاص معروفين بموجب تحويل لهم بهذه التصرفات⁽³⁾.

2- عرفه جانب من الفقه بأنه: "عملية نقل مستندات التقاضي إلكترونياً إلى المحكمة عبر البريد الإلكتروني؛ حيث تم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف المختص، وإصدار قرار بشأنها بالقبول أو الرفض، وإرسال إشعار إلى المتقاضي يفيد علماً بما تم بشأن هذه المستندات⁽⁴⁾."

3- وعرفه البعض الآخر بأنه: "نظام قضائي معلوماتي جديد تم بموجبه تطبيق كافة إجراءات التقاضي عن طريق المحكمة الإلكترونية، بواسطة أجهزة الحاسوب المرتبطة بشبكة الإنترنت وعبر البريد الإلكتروني لغرض سرعة الفصل في الدعاوي وتسهيل إجراءاتها على التقاضي وتنفيذ الأحكام إلكترونياً⁽⁵⁾."

4- وعرفه البعض الآخر بأنه: "الحصول على صور الحماية القضائية عبر استخدام الوسائل الإلكترونية المساعدة للعنصر البشري من خلال إجراءات تقنية تضمن تحقيق مبادئ وضمانات التقاضي في ظل حماية تشريعية لتلك الإجراءات تتفق مع القواعد والمبادئ العامة في قانون المرافعات مع مراعاة الطبيعة الخاصة للوسائل الإلكترونية."

5- أورد الفقه القانوني تعريفاً للتقاضي الإلكتروني بأنه: "سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل إلكترونية مستحدثة ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل، تعتمد منهج تقنية شبكة الرابط الدولية الإنترنت وبرامج الملفات الحاسوبية الإلكترونية بنظر الدعاوي والفصل بها، وتنفيذ الأحكام بهدف الوصول لفصل سريع بالدعاوي والتسهيل على المتقاضين⁽⁶⁾."

وبعد أن تعرضنا لمجموعة من التعاريف الخاصة بالتقاضي الإلكتروني يمكننا أن نضع تعريف للتقاضي بأنه سلطة المحكمة القضائية المتخصصة في الفصل إلكترونياً بالنزاع المعروض أمامها من خلال الإنترنت، بهدف سرعة الفصل بالخصومات والتسهيل على المتخاصمين.

من هذا التعريف يتضح لنا أن فكرة التقاضي الإلكتروني تقوم على ربط المحاكم القضائية كلها ضمن دائرة إلكترونية واحدة، وهذا يستلزم حوسبة عمل كل محكمة قضائية على حدٍ ورابطهما معاً لتؤدي عملها عبر الوسائل الإلكترونية، حيث تقوم قواعد البيانات مقام الوثائق والملفات الورقية، مما يتيح سرعة الوصول إلى المعلومات واسترجاعها والربط فيما بينها.

المبحث الثاني: جرائم التقاضي الإلكتروني

تعتبر الجرائم المحتملة في النظام الإلكتروني هي نفسها في أي نظام سواء خاص بالتقاضي الإلكتروني أو غيره، وتتمثل هذه الجرائم في الولوج غير المصرح به إلى النظام، سواء تم من ذوي المصلحة والصفة بدون ترخيص أو من الغير، والتنصت بمختلف أشكاله على شبكة وقنوات الاتصال الخاصة بالنظام، والأخطاء المرتكبة من قبل مستخدمي النظام، ونعرض لبعض هذه الجرائم فيما يلي:

1- تشويه المعطيات: Data Tampering

يقصد بها تعرض البيانات والمعلومات أثناء انتقالها عبر قنوات الاتصال إلى الهجوم السلبي، الذي يتم خلاله التنصت والمراقبة Passive attack أو الهجوم النشط Active attack ومن خلاله تتعرض البيانات إلى التشويه من خلال عمليات الحذف والتعديل عليها.

2- التنصت وسرقة البيانات: Eavesdropping and Data Theft

يتم ذلك أثناء نقل أو تبادل البيانات؛ سواء كان الاتصال عبر الإنترنت أو عبر الشبكة المحلية، وفيها يقوم المجرم بالتنصت على البيانات المتبادلة عبر النظام، ومسحها إلكترونياً بهدف الاطلاع عليها أو سرقتها.

3- انتحال الشخصية: Falsifying User Identities

عن طريق دخول مستخدم للنظام على أنه مستخدم آخر يمتلك صلاحيات معينة، ويمكن أن يضاف إليها جرائم الاحتيال على النظام بأية طريقة.

4- التهديدات المتعلقة بكلمات المرور: Password-Related Threats

يظهر في حالة استخدام عدد كبير من كلمات المرور مما يؤدي إلى نسيانها، أو اللجوء لتوحيد كلمة المرور لأكثر من حساب، أو اللجوء لكلمات مرور سهلة أو ذات طابع شخصي، لذا لابد من نشر الوعي والتشديد على وضع كلمات مرور ذات طابع علمي؛ مكونة من حروف وأرقام ورموز، وليست ذات دلالة يمكن استنتاجها، مع عدم تكرارها في أكثر من حساب⁽⁷⁾.

5- حجب الخدمة Withholding the service

يتم من خلالها إرسال عدد من الطلبات يفوق قدرة النظام على استيعابها بما يؤدي لحجب الخدمة عن باقي المستخدمين⁽⁸⁾.

يجب وضع نصوص عقابية صارمة ورادعة لمثل هذه الجرائم، وإجراء التحديثات اللازمة للبرامج من نسخ أصلية، والاهتمام بمكافحات الفيروسات، والبرامج الضارة والخبيثة وغيرها بصفة منتظمة، مع توفير نسخة احتياطية في مكان مغاير يمكن معها الوصول للنظام والتعامل معه في حالة الحروب والثورات والكوارث الطبيعية والحرائق.

المبحث الثالث: مزايا التقاضي الإلكتروني

تقوم فكرة التقاضي الإلكتروني على تشبيك الأجهزة القضائية كلها، وضمها ضمن إطار تفاعلي واحد، وذلك يستلزم عمل كل دائرة قضائية على حدة وربطها معاً لتؤدي عملها عبر الوسائل الإلكترونية، ولتجري الاتصالات بين المؤسسات القضائية عبر الوسائل ذاتها، وتقوم قواعد البيانات مقام المحررات الورقية؛ الملفات والأرشيف على نحو يتيح سرعة الوصول إلى المعلومات، وسرعة استرجاعها والربط فيما بينهما، وميكنتها عن طريق الإسراع في التحول الرقمي والميكنة، وتطوير ورفع كفاءة مقرات المحاكم للتسهيل على المواطنين، والحد من حالة التكدس والازدحام داخل المحاكم والنيابات للحفاظ على صحتهم.

ويهدف التقاضي الإلكتروني إلى هدف أصلي هو التحول الجذري من أسلوب التقاضي التقليدي إلى الأسلوب الإلكتروني، وهو ما يحقق عدد من المزايا، يمكن تلخيصها في الآتي:

- 1- إحلال المحررات الإلكترونية بدلاً من المستندات الورقية عبر شبكة الإنترنت، والسرعة في إنجاز إجراءات التقاضي، يساعد نظام التقاضي الإلكتروني على التخلص من الأرشيف القضائي الورقي الضخم، واستبداله بأرشفة إلكترونية بسيطة باستعمال أقراص مدمجة، ونسخ احتياطية لا تشغل إلا حيز مكاني بسيط بدلاً من المستودعات الضخمة التي تشغل أماكن واسعة.

- 2- اختصار الوقت، فلا حاجة للانتقال إلى المحكمة لحضور جلسات المرافعة والاطلاع على قرارات المحكمة، أو الحكم الصادر في الدعوى، ولا حاجة للسفر من بلد إلى آخر لحضور جلسات المرافعة.
- 3- إعادة هيكلة قطاع العدالة عن طريق عصرنته؛ بقصد تحسين الأداء فيه.
- 4- تبسيط الإجراءات على شركاء العدالة، خاصة المحامين.
- 5- تحقيق شفافية أكبر في العمل القضائي والأعمال الإدارية المرتبطة به.
- 6- تخفيض التكاليف من خلال الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، ما يغني عن وجوب توفير الموارد البشرية والمادية بنفس الشكل المكثف الذي يعرفه العمل التقليدي.
- 7- التخلص من الأعمال الروتينية؛ كالتحرك لأكثر من جهة لإيداع الدعوى وتسجيلها، وتسديد رسومها بإحدى وسائل الدفع الإلكترونية، وإجراءات الإعلان، وسهولة الانتقال، فلا حاجة للذهاب إلى مقر المحكمة للاطلاع على قرار المحكمة أو الحكم الصادر في الدعوى، ولا حاجة للسفر لحضور الجلسات، مع إمكانية إرسال ملف الدعوى بشكل فوري من محاكم الدرجة الأولى إلى محاكم الدرجة الثانية، أو عند إرسالها إلى مكاتب الخبراء أو الطب الشرعي، مع ضمان حق الخصوم بأن ما قرره الخصم أو الشاهد يتم إثباته بمحاضر الجلسات والسجلات لتحقيق الشفافية في التعامل مع الدعوى⁽⁹⁾.
- 8- الحد من البيروقراطية في القطاع، والرفع من مستوى أداء المورد البشري فيه.
- 9- السرعة في التنفيذ والأداء.
- 10- تفادي عيوب الخطوط اليدوية على المستندات الورقية التي يصعب قراءتها من جانب الكتبة.
- 11- حلول وسائل الدفع الإلكتروني محل الدفع النقدي العادي انسجماً مع تطور التكنولوجيا الحديثة، التي أنتجت تلك الوسائل، كبطاقات الاعتماد (الفيزا كارت- الماستر كارد) والتي من خلالها يتم دفع وسداد المصاريف القضائية من رسوم أو مصاريف الدعوى⁽¹⁰⁾.
- 12- رفع مستوى أداء المحاكم القضائية: نظام التقاضي الإلكتروني يجعل سجلات المحكمة أكثر أماناً؛ لأن الوثائق والمستندات الإلكترونية أكثر مصداقية من المستندات الورقية، فمن السهل اكتشاف أي تغيير أو تحوير فيها، بالإضافة إلى سهولة الاطلاع عليها والوصول إليها.
- 13- سهولة حفظ القضايا وسرعة تداول الملفات مع توفير النفقات والجهد في عملية انتقال المبلغ إلى موطن المدعى عليه.
- 14- ينتسب للمحكمة معرفة ما إذا كان المحامي مسجل بالنقابة من عدمه، والدرجة التي عليها، أو إذا ألغيت عضويته من النقابة، أو عضويته معلقة لارتكابه مخالفات من خلال الاتصال الإلكتروني بين المحكمة الإلكترونية ونقابة

- المحامين؛ حيث يباشر بعض المحامين إجراءات الدعوى القضائية التقليدية بعد إلغاء عضويتهم في نقابة المحامين أو إيقافها.
- 15- يخفف من الاحتقانات والتوتر والمشاحنات بين الخصوم، خاصة في الدعاوي التجارية والمالية والأسرية.
- 16- يقلل التقاضي الإلكتروني من تكس الدعوي القضائية.
- 17- يميز نظام التقاضي الإلكتروني سهولة الاطلاع على ملف الدعوى عن بعد، وإمكانية تبادل المذكرات عن بعد، وتقديم الطلبات بذات الوقت دون تأجيل الدعوى لأكثر من أجل.
- 18- يوفر التقاضي الإلكتروني السرية التامة في تداول ملفات الدعوى القضائية، والمحافظة على المعلومات والأسرار التي يخشى أطراف الدعوى من إفشاءها على العامة⁽¹¹⁾.

وبوجود هذا النظام يكون النظام القضائي قد حقق نقلة نوعية لمواكبة التطورات التشريعية لاستثمار وسائل تقنية علمية حديثة لتحقيق أهداف القضاء، وبهذا نكون أمام آلية جديدة من الناحية القضائية لتطبيق نظام قضائي جديد قائم على أسس وقواعد وتشريعات قضائية في ظل عصر التطور المعلوماتي، وهي الاهتمام بالتقنية الرقمية التي جعلت من العالم عبارة عن قرية صغيرة، حيث أصبح كل شيء قابلاً للتحويل إلى أشكال رقمية إلكترونية.

المبحث الرابع: عيوب التقاضي الإلكتروني

من العيوب التي يمكن أن تظهر عند الأخذ بنظام التقاضي الإلكتروني:

- 1- انتشار الفيروسات في الأجهزة الإلكترونية؛ مما قد يؤدي إلى إتلاف كل محتويات برامج الحاسوب.
- 2- ظهور أعمال القرصنة على أجهزة الحاسوب ومحاولات خرق تلك الأجهزة.
- 3- المساس بضمانات المحكمة العادلة؛ لأن وجود التقاضي الإلكتروني يلغي أهم مبادئ المحاكمة العادلة وهي مبدأ علانية المرافعة، بأن تبقى أبواب قاعة المحكمة مفتوحة أمام الجميع ليحضر المرافعة من يشاء من الأشخاص دون تمييز، ويكون رقيباً على أعمال السلطة القضائية، ومبدأ المواجهة بالدليل والذي يقصد به حضور الخصوم إجراءات المرافعة القضائية؛ حتى يرى ويسمع كل منهم المرافعات وأقوال الشهود، ولكل خصم الحق في مناقشة الأدلة والإثبات التي يتقدم بها خصمه⁽¹²⁾.

لا يمكن الاستغناء عن مبدئي العلانية والحضورية في المرافعة القضائية، ولا يمكن تقبل الاحتكام للحاسوب في إصدار الأحكام أو إجراء المحاكمات القضائية في مجال

افتراضي بشكل سري وكتابي وغيابي، لذلك لابد من التفكير جيداً بإجراءات تضمن هذه المبادئ كأن يتم نقل إجراءات المحاكمة أمام المحامين في قاعة تضم شاشة كبيرة للعرض لضمان علانية المحاكمة.

المبحث الخامس: متطلبات التقاضي الإلكتروني

التقاضي الإلكتروني يستلزم لقيامه توافر المتطلبات الفنية التالية:
أولاً: الحاسب الآلي

هو جهاز إلكتروني يتعامل مع المعلومات والبيانات بتحليلها وبرمجتها، وإظهارها وحفظها، وإرسالها وتسليمها بواسطة برامج وأنظمة معلومات إلكترونية.

ثانياً: شبكات الأجهزة والمعدات الحاسوبية

يجب إنشاء شبكة داخلية من خلال ربط مجموعة من الحاسبات الصغيرة أو الكبيرة التي تتصل فيما بينها؛ بحيث يتم ربط جميع الأقسام والوحدات وقاعات المحكمة ببعضها البعض، مما يتيح لكل وحدة على الشبكة الاستفادة من البيانات والمعلومات المتوفرة بالشبكة.

ثالثاً: شبكة الإنترنت العالمية

هي عبارة عن مجموعة كبيرة من شبكات الحاسوب المرتبطة مع بعضها البعض من خلال وسائل ربط متنوعة، كأسلاك أو أبراج الاتصال اللاسلكية أو الأقمار الصناعية عبر مختلف أنحاء العالم، ويجري تبادل الملفات بأنواعها عبر الإنترنت عن طريق البريد الإلكتروني.

رابعاً: برامج الحاسوب الإلكترونية

هي أنظمة أو بيانات أو تعليمات إلكترونية تستخدم لإنشاء المعلومات أو إرسالها أو تسليمها أو معالجتها أو تخزينها إلكترونياً، لغرض الوصول إلى نتائج محددة أو أنها تعليمات مكتوبة بلغة ما موجهة من جهاز فني متطور ومتعدد الاستخدامات لغرض الوصول إلى نتيجة محددة أو استغلال معلومة معينة.

خامساً: قواعد البيانات والمعلومات

عبارة عن مجموعة من الملفات التي ترتبط بعضها البعض برابطة معينة، كقاعدة البيانات الخاصة بالمحكمة وتشمل أسماء القضاة العاملين فيها والمعاونين القضائيين والموظفين الإداريين بالإضافة إلى أرقام الدعاوى القضائية في كل محكمة وتاريخ تسجيلها.

سادساً: الإمكانيات البشرية

هي مجموعة من الفنيين المختصين بالمجال الإلكتروني الذين يعملون على الأجهزة التقنية، ويستخدمون البرامج الإلكترونية اللازمة لها، ويجب على المعنيين من قضاة وموظفي المحكمة والمحامين الحصول على دورات مكثفة في علوم الحاسوب نظم الاتصال وبرامج المواقع الإلكترونية، وتجهيز مكاتبهم بأحدث الأجهزة والمعدات

الحاسوبية التي ستمكنهم من تسجيل الدعوى القضائية إلكترونياً، ومتابعة سيرها والنظر فيها⁽¹³⁾.

سابعاً: البريد الإلكتروني

عادة ما يتم إرسال المستندات القانونية بطريقة إلكترونية عبر البريد الإلكتروني كوسيلة للإثبات من قبل أطراف الدعاوى، ولأجل الإثبات الإلكتروني للتصرفات القانونية التي تجري عن بعد يجب أن تعترف التشريعات والقضاء بمخرجات الحاسب الآلي كأدلة إثبات مقبولة، وإعطائها حجية قانونية مثلها مثل أدلة الإثبات التقليدية⁽¹⁴⁾.

خاتمة:

في ختام هذه الدراسة نخلص للقول بأن استخدام تقنية التقاضي الإلكتروني تعد قفزة نوعية في مجال تطوير وعصرنة العمل القضائي، حيث فرض التطور في تكنولوجيا الإعلام والاتصال على مختلف الأنظمة القانونية والقضائية ضرورة تحيين منظومتها بما يتماشى مع هذا التطور، ومن خلال بحثنا في هذا الموضوع المستجد فإننا توصلنا لجملة من النتائج هي كالتالي:

(1) يعد مصطلح التقاضي الإلكتروني من المفاهيم الحديثة التي واكب ظهورها انتشار مصطلح الحكومة الإلكترونية، حيث أن التقاضي الإلكتروني عبارة عن نظام تقني معلوماتي يربط بين مبنى المحكمة أو الجهاز القضائي وبين شبكة الربط الدولية، يتيح بذلك للخصوم تسجيل دعواهم وحضور الجلسات حضوراً افتراضياً عن طريق وسائل الاتصال الإلكترونية، ومتابعة مجريات الدعوى من مرحلة تسجيلها إلى غاية الحكم فيها.

(2) وفرت تقنية التقاضي الإلكتروني الكثير من المزايا لقطاع العدالة وحققت نوعاً من الشفافية والنزاهة التي ينبغي أن تتميز بها أي منظومة عدلية وبطريقة عصرية، وهذا ما لا يتأتى إلا بتوافر جملة من المتطلبات والإمكانات التقنية والبشرية والقانونية، من خلال تبني السلطة التشريعية للدولة جملة من القوانين التي تنظم تطبيق هذا النظام مراعية في ذلك ملائمة مختلف إجراءات التقاضي عن بعد للتطور التكنولوجي والبيئة الرقمية التي تحوي هذا النظام.

(3) تعتبر المحكمة الإلكترونية أهم وسيلة لتطبيق نظام التقاضي الإلكتروني وهي عبارة عن حيز تقني معلوماتي يعكس الظهور المكاني للمحاكم والمجالس القضائية يتم فيها عقد الجلسات من خلال الوسائط الإلكترونية المختلفة، إضافة إلى ذلك يحتاج تطبيق هذه الإجراءات قضاة ومحامون وموظفون مختصون لهم خبرة ومعرفة بهذه التقنيات.

بالرغم من الأهمية الكبيرة لاستخدام الوسائل الإلكترونية في العمل القضائي إلا أنها لم ترقى للحد المطلوب خاصة في بعض الدول العربية، نظراً لما تثيره من إشكالات في تطبيقها إذ يعترضها العديد من الصعوبات القانونية، والتي تتمثل في عدم وجود تشريعات تنظم أحكام التقاضي الإلكتروني وأخرى تكفل حماية المعلومات والبيانات الإلكترونية المتداولة بين أطراف الدعوى، إلى جانب إمكانية مساس إجراءات التقاضي الإلكتروني بضمانات المحاكمة العادلة، ومشكلة اقتناع القاضي بالأدلة الإلكترونية المقدمة ومدى صحة المستندات الإلكترونية وصفة المتقاضين، إلا أنه أثبت الواقع أنه يمكن تفادي هذه العقبات وذلك بتحقيق ضمانات المحاكمة العادلة من خلال السماح للجمهور حضور الجلسات عبر الشاشات الكبيرة أو المواقع الإلكترونية بما يحقق علنية المحاكمة الإلكترونية، إضافة إلى تمكين الخصوم من تخضير الدفاع (المحامي المعلوماتي)، كما تواجه فكرة التقاضي الإلكتروني صعوبات تقنية نتيجة ضعف البنية

التحتية للاتصالات وخاصةً في الدول النامية، فضلاً عن أن انتقال المعلومات بالطريقة الإلكترونية يعرضها للاعتداء محاولات الاختراق والتدمير بشتى الطرق من طرف المجرمين المعلوماتيين ذو الكفاءة والخبرة في المجال التقني.

التوصيات:

على ضوء النتائج التي توصلنا إليها في هذا البحث فإننا نقدم بعض الاقتراحات التي رأينا أنها تفيد موضوع البحث:

(1) نلتزم من المشرع إعادة النظر في المنظومة التشريعية من خلال إصدار قوانين جديدة تنظم فكرة التقاضي الإلكتروني وتعديل أخرى لتسهيل عمل الجهات القضائية بما يضمن الحفاظ على حقوق المتقاضين وضمان تحقيق مبادئ المحاكمة العادلة، إضافةً إلى ضرورة استحداث نصوص جزائية عقابية تجرم وتعاقب كل تعدى أو تلاعب بنظام المحاكمة الإلكترونية أو البيانات بما يضمن سريتها وأمنها.

(2) عقد دورات تعليمية وتدريبية مكثفة للعاملين بقطاع العدالة لمواكبة أي تطور حاصل في المجال الإلكتروني، تحقيقاً لجودة العمل القضائي.

(3) إنشاء بوابة إلكترونية خاصة بالمحاكم التي تعتمد هذه التقنية تهدف إلى وضع المعلومات والخدمات التي تقدمها المحاكم في متناول المتقاضين، مع تجهيزها بالمعدات المتطورة والحديثة التي من شأنها المساعدة في سرعة الفصل في القضايا، وضمان أمن وسرية الإجراءات.

(4) تضمين المناهج التعليمية مادة التقاضي الإلكتروني والمحاكمات عن بعد، ونظام الإثبات الإلكتروني وحتى الجرائم الإلكترونية وطرق متابعتها بما يتناسب مع التطورات التي تشهدها التكنولوجيا، إذ لا نجد لحد الآن كلية أو جامعة تقوم بتدريس هذا النوع من التقاضي إذا ما استثنينا الولايات المتحدة الأمريكية، لذا يجب تحديث المناهج الدراسية خاصةً ما يخص طلبية الحقوق باعتبارهم طرفاً في العملية القانونية والقضائية، ليصبح لدينا كوادر متخصصة وقادرة على تفعيل التعامل مع وسائل الاتصال الحديثة وتستخدمها لخدمة القضاء.

نشر الوعي القانوني والقضائي من أجل تعريف الناس بمزايا نظام التقاضي الإلكتروني وما لقوه من عدالة ناجزة وذلك من خلال وسائل الإعلام والاتصال ومواقع التواصل الاجتماعي، فضلاً عن اطلاعهم عن سير إجراءات التقاضي إلكترونياً وهذا من خلال عقد الندوات وإلقاء المحاضرات والدورات التدريبية وكذا توزيع مطويات ومطبوعات تشرح هذه التقنية بما يتناسب وطبقات المجتمع.

الهوامش:

1- المؤلفات:

- أحمد هندي: التقاضي الإلكتروني لاستعمال الوسائل الإلكترونية في التقاضي دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الأسكندرية، 2014
- حازم محمد الشرعة: التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010
- خالد ممدوح إبراهيم: الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي، القاهرة، 2010
- خالد ممدوح إبراهيم: أمن الحكومة الإلكترونية، الدار الجامعية، الأسكندرية، 2008
- سيد أحمد محمود: دور الحاسب الإلكتروني أمام القضاء، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008
- عصام عبد الفتاح: الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، الأسكندرية، 2013

1- المقالات:

- أسعد فاضل منديل: التقاضي عن بعد، بحث منشور، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 1، العدد 21، 2014

2- المداخلات:

- حاتم جعفر: دور التقاضي الإلكتروني في رسم وتطوير العدالة، قراءة في الواقع الحالي والنتائج المترتبة، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر المناخ القضائي لدعم الاستثمار، محكمة الأسكندرية الاقتصادية، الأسكندرية، فبراير 2015
- محمد السعيد خشبة: المعالجة الإلكترونية للمعلومات، المركز الدولي الإسلامي للدراسات والبحوث السكانية - جامعة الأزهر، 1991

3- القواميس:

- محمد بن محمد بن عبد الرزاق المرتضى الزبيدي: تاج عروس، طبعة الكويت، 2006، 313/39

الحواشي:

- 1- محمد بن محمد بن عبد الرزاق المرتضى الزبيدي: تاج عروس، طبعة الكويت، 2006، 313/39
- 2- د. محمد السعيد خشبة: المعالجة الإلكترونية للمعلومات، المركز الدولي الإسلامي للدراسات والبحوث السكانية - جامعة الأزهر، 1991، ص 10
- 3- القاضي حاتم جعفر: دور التقاضي الإلكتروني في رسم وتطوير العدالة، قراءة في الواقع الحالي والنتائج المترتبة، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر المناخ القضائي لدعم الاستثمار، محكمة الأسكندرية الاقتصادية، الأسكندرية، فبراير 2015، ص 2
- 4- د. خالد ممدوح إبراهيم: الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي، القاهرة، 2010، ص 57
- 5- د. أسعد فاضل منديل: التقاضي عن بعد، بحث منشور، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 1، العدد 21، 2014، ص 281

- 6- حازم محمد الشرعة: التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص57
- 7- عصام عبد الفتاح: الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، الأسكندرية، 2013، ص34
- 8- د. أحمد هندي: التقاضي الإلكتروني لاستعمال الوسائل الإلكترونية في التقاضي دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الأسكندرية، 2014، ص13
- 9- د. أحمد هندي: التقاضي الإلكتروني لاستعمال الوسائل الإلكترونية في التقاضي دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص15
- 10- خالد ممدوح إبراهيم: أمن الحكومة الإلكترونية، الدار الجامعية، الأسكندرية ، 2008، ص101
- 11- د. سيد أحمد محمود: دور الحاسب الإلكتروني أمام القضاء ، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008، ص32
- 12- د. أحمد هندي: التقاضي الإلكتروني لاستعمال الوسائل الإلكترونية في التقاضي دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص15
- 13- خالد ممدوح إبراهيم: أمن الحكومة الإلكترونية، مرجع سابق، ص112
- 14- د. خالد ممدوح إبراهيم: الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، مرجع سابق، ص44